

## ثقل الأحداث الليبية يعود إلى المنطقة الشرقية

والقوات الأجنبية والاستعداد للانتخابات العامة المقررة في 24 ديسمبر.

ورحبت الفعاليات الشعبية في شرق البلاد باللقاء، واعتبرته خطوة مهمة على طريق العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في تكريس الحل السياسي وتحقيق المصالحة دون أن تكون على حساب إقليم برقة الذي نجح في التصدي للإرهاب وإعادة اللحمة الاجتماعية بين مكوناته.

وفي زيارة هي الأولى من نوعها يؤديها مسؤول رفيع للمدينة منذ العام 2011، انتقل رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي السبت إلى درنة، حيث بحث مع المسؤولين المحليين وأعيان وجهاء القبائل ملفات عودة المهجرين والنازحين والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وآلية عمل المفوضية الوطنية للمصالحة الوطنية.



موسى الكونسي

لقاءه بفختر وكويتش  
جاء استكمالاً لمساعي  
توحيد المؤسسات

وأعرب المنفي عن سعادته لزيارته درنة، مؤكداً عزمه دعم المدينة في شتى المجالات بالتنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية، وتطرق إلى الأوضاع العامة في المدينة التي كان الجيش الوطني مليشيات مصراتة الرافض لفتح الطريق الرابط بين المنطقتين الغربية والشرقية بدعوى وجود مرتزقة روس داعمين لقوات الجيش في مدينة سرت.

وليل الجمعة - السبت توجه فخر إلى مدينة القبة تلبية لدعوة للمشاركة في مائدة سحور نظمه رئيس مجلس النواب عقيلة صالح في مقر إقامته، في لقاء هو الأول من نوعه بين الرجلين منذ أشهر عدة بسبب خلافات في وجهات النظر المتعلقة بترتيبات الحل السياسي والأمني.

وجاء هذا اللقاء لتنسيق المواقف لاسيما في ما يتعلق بإجلاء المرتزقة

## احتجاج رجال الدفاع المدني يكسر تحفظ المؤسسات

### الرسمية في الجزائر

لها، خاصة أنها تتزامن في الغالب مع تجاذبات سياسية داخلية بين أجنحة النظام.

وسبق لرجال الدفاع المدني (الحماية المدنية)، أن نظموا خلال الأسابيع الماضية وقفة احتجاجية أمام مبنى أكبر المقار التابعة لهم في العاصمة، لرفع مطالبهم، وعلى رأسها مراجعة الراتب

مطالبهم، و"الزهد"، ومنحة الخطر لاسيما في ظل الظروف الوبائية التي يمارس فيها هؤلاء وظيفتهم.

وأظهرت تسجيلات وصور في شبكات التواصل الاجتماعي، سريان المسيرة وسط مخاوف من وقوع احتكاكات قوية بين رجال مؤسستين رسميتين في الدولة، خاصة وأن رجال الأمن كانوا حاضرين بقوة على طول المسار حيث تم تأمينه وغلق المباني الحكومية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية، كما سُجلت وقوع حالات اختناق بسبب استهدافهم

بالبغاز المسيل للدموع. ويعتبر الدفاع المدني من المؤسسات شبه الرسمية في البلاد، ولا يمتلك منتسبوه نقابة تدافع عن مطالبهم، وهو من الأسلاك المهمة التي يعاني أصحابها في صمت.

واعتبر أن أي تأجيل للحوار الوطني الذي ينادي به، سيُفاقم الوضع، باعتبار أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه تونس اليوم "يُؤخر بأسوأ المخاطر"، لافتاً إلى أن القطيعة بين مكونات السلطتين التشريعية والتنفيذية التي "تُؤخر هي الأخرى بفكك أجهزة الدولة".

ولم يتردد في المقابل، في توجيه انتقادات حادة لرئيس الحكومة الذي اتهمه بتعميق الأزمة من خلال الخطوات التي اتخذها بدءاً بالتحوير الوزاري

المثير للجدل، ووصولاً إلى التعيينات الأخيرة في مناصب حساسة في الدولة، وحذره قائلاً "هناك أطراف تدعي دعمها لك، وهي تريد تمرير أجنداتها من خلال التحكم في قراراتك"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية.

وكان هشام المشيشي قد اتهم ضمنياً الرئيس قيس سعيد بتعطيل مؤسسات الدولة، عندما قال في تصريحات أدلى بها الجمعة الماضي، "لألسف هناك سعي لضرب الدولة، ولألسف أيضاً أن أطرافاً مؤسساتية انخرطت في هذا السعي"، مؤكداً أن حكومته "ستتصدى لهذه المحاولات".



تصاعد وتيرة الاحتجاجات

## قيس سعيد يستبق محاولات تحجيم دوره بخطاب تصعيدي

الرئيس التونسي: واهم من يعتقد أنه قادر على تقسيم الدولة



مواجهة مفتوحة بين الرئيس سعيد وخصومه

فسارع إلى استباق ذلك بهذا الخطاب التصعيدي.

ويدرك الرئيس قيس سعيد أن السكوت عن مثل هذا الأمر من شأنه تهديد تماسك السلطة التنفيذية، والاستقرار في البلاد برمته، باعتبار أن هذا التوجه لرئيس الحكومة وحزبه البرلماني يُؤسس لمرحلة جديدة تحمل في طياتها معالم تحلل الدولة وتقسيمها.

ومع ذلك، رأى مراقبون أن الرئيس قيس سعيد يكون بهذا التحذير قد بحث بأكثر من رسالة سياسية، في توقيت حثت فيه المطالبات والوقائع المباشرة التي سبقت زيارته لجليل الشعايني، معالم التصعيد والتوتر، وتالياً التشنج الذي عكسته سلسلة التصريحات التي تم فيها الغمز باتجاه تحميله مسؤولية الأزمة الراهنة.

وصدرت تلك التصريحات عن نورالدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، وعن رئيس الحكومة هشام المشيشي، الذي صعد بشكل لافت من خطابه ضد الرئيس قيس سعيد بعبارة لا تخلو من التحدي الذي علق مساحة اللافقة التي تسود بين فرقاء الصراع.

ودعا الطوبوي في كلمة ألقاها بمناسبة احتفال تونس بعيد العمال، الرئيس قيس سعيد إلى تفعيل دوره كضامن لاحترام الدستور، وحام للوطن وأمنه القومي من التهديدات الداخلية والخارجية، والحرص على تجميع الفرقاء والتأليف بينهم على قاعدة الولاء لتونس وحدها.

واعتبر أن أي تأجيل للحوار الوطني الذي ينادي به، سيُفاقم الوضع، باعتبار أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه تونس اليوم "يُؤخر بأسوأ المخاطر"، لافتاً إلى أن القطيعة بين مكونات السلطتين التشريعية والتنفيذية التي "تُؤخر هي الأخرى بفكك أجهزة الدولة".

ولم يتردد في المقابل، في توجيه انتقادات حادة لرئيس الحكومة الذي اتهمه بتعميق الأزمة من خلال الخطوات التي اتخذها بدءاً بالتحوير الوزاري

المثير للجدل، ووصولاً إلى التعيينات الأخيرة في مناصب حساسة في الدولة، وحذره قائلاً "هناك أطراف تدعي دعمها لك، وهي تريد تمرير أجنداتها من خلال التحكم في قراراتك"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية.

وكان هشام المشيشي قد اتهم ضمنياً الرئيس قيس سعيد بتعطيل مؤسسات الدولة، عندما قال في تصريحات أدلى بها الجمعة الماضي، "لألسف هناك سعي لضرب الدولة، ولألسف أيضاً أن أطرافاً مؤسساتية انخرطت في هذا السعي"، مؤكداً أن حكومته "ستتصدى لهذه المحاولات".

وأكدت أن المشيشي مُصمم على تفعيل هذا التحوير الوزاري، حيث يعتزم الإعلان خلال هذا الأسبوع عن فرض 6 وزراء من بين الـ 11 وزيراً الذين شملهم التحوير الوزاري، عبر تمكينهم من أداء مهامهم بقرار حكومي استثنائي يُنشر في الجريدة الرسمية مُتجاوزاً بذلك أداء اليمين الدستورية الذي يُفترض أن يتم أمام الرئيس.

وقالت لـ "العرب" إن المشيشي أبلغ عدداً من مسؤولي حزبه السياسي والبرلماني، منهم راشد الغنوشي، وبعض نواب حزب قلب تونس، وكتلة الإصلاح (18 نائباً) برئاسة حسونة الناصفي، إنه سيُعين بقية الوزراء وعددهم 5 كـمستشارين برتبة وزير مكلفين بمهام تسلسل التصريحات التي الوزارة المُسندة لهم.

وأضافت أنه أبلغهم أيضاً بأنه سيقدم على هذه الخطوة، ومن له اعتراض عليه الذهاب إلى القضاء (المحكمة الإدارية)، ما يعني أن المشيشي بدأ يندفع نحو مربع المواجهة المفتوحة مع قيس سعيد الذي يبدو أنه استشرع خطوة القفز على مسألة أداء اليمين الدستورية،

الظلام، لكن لا بد من الانتباه أيضاً لمن يتحركون لضرب الدولة التونسية".

وجدد التأكيد مرة أخرى على أن القوات المسلحة عسكرية كانت أو أمنية "تنقي كلها تحت قيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي يعمل على حماية الدولة التونسية من كل الانقسامات".

وبحسب مصادر سياسية تحدثت لـ "العرب"، فإن عودة الرئيس قيس سعيد إلى مثل هذا الخطاب، وبهذه النبرة التصعيدية، مردها الشعور بأن الكيل طغى مع التجاوزات التي يقوم بها خصومه على مستوى السلطة التشريعية برئاسة راشد الغنوشي، وعلى صعيد الحكومة برئاسة هشام المشيشي.

واعتبرت أن قيس سعيد أدرك أنه لم يعد بالإمكان السكوت عما وصفه بـ"الجنوح المخيف الذي تسير عليه الأمور"، وخاصة منها استمرار الغنوشي في مناوئته التي تستهدف تقليص صلاحياته، ومنها محاولة انتزاع حقه في الدعوة إلى الانتخابات والاستفتاء، إلى جانب تحريض رئيس الحكومة عليه عبر دفعه إلى تفعيل التحوير الوزاري المثير للجدل.

## الدعوات لتدخل الجيش في الشأن العام تُحدث شرخاً داخل حزب تونسي

دائرة (محكمة المحاسبات)، في إشارة إلى تقرير صدر عن المحكمة وهي أعلى سلطة إسرائيلية على المنظمة النقابية، في إشارة إلى الإضراب العام الذي شنه الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في تونس، والذي تحول إلى صدامات مع الجيش والأمن اللذين أطلقا النار على النقابيين الغاضبين.

وتابع "الجيش التونسي ليس مستورا من أروقة الجبهة أو عناصره هم سلالة الفرقة الناجية التي لا يمس أخلاقها حتى أُنهار من الألسان، عناصره تونسيون مثلنا جميعاً، وإقحامهم في خبايا السلطة والمال سيدخل الفساد إلى صفوفهم ونضحي حينها بهذه المؤسسة التي لم يفسدها بعد المال والسلطة".

وكانت زميلة المخلوفي قد دعت في تصريحات إذاعية الرئيس قيس سعيد إلى نشر الجيش موضحة "الدعوة لنشر الجيش هي حماية لتونس ومؤسسات الدولة من المافيا".

وقالت "السلطة اليوم في تونس أصبحت مرتهنة لحزام سياسي فاسد، متسائلة "أين القضاء المدني اليوم؟ أين القضاء من الأموال المشبوهة التي دخلت البلاد؟ وأين القضاء من تقرير

تونس - فجرت دعوات إلى تدخل الجيش في الشأن العام سجالات متصاعدة داخل حزب التيار الديمقراطي المعارض في تونس، وهو ما رأى فيه مراقبون شرخاً أحدثته هذه الدعوات المتنامية من قيادات داخل هذا الحزب لتدخل الجيش في الأزمات التي تُعصف بالبلاد.

ويرى مراقبون أن الخلافات المتنامية داخل الحزب سواء بسبب الجيش وفرضية صعوده على مسرح الأحداث السياسية أو بسبب تحالفاته قد تُفضي إلى تفككه.

وفي تلميح إلى دعوات صدرت عن النائب البرلمانية عن الحزب سامية عيو لم يتردد النائب سفيان المخلوفي في وصف تلك الدعوات بـ"المستهترّة والغبية"، موضحاً أن إقحام الجيش في حل الأزمة السياسية "ليس فقط فيه تجاوز للدستور والقانون ويؤسس لسابقة خطيرة بل هو يرم عن ضعف العقل السياسي لدى من يدعون إلى ذلك".

وقال المخلوفي في تدوينة عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، "هناك محاولات الدفع بنظرية إنقاذ البلاد عبر تدخل الجيش،

سارع الرئيس التونسي قيس سعيد لاستباق محاولات تحجيم دوره في علاقة بالسلطة التنفيذية بتصعيد خطابه مجدداً ضد خصومه، حيث حذر مساء السبت من مخططات لتقسيم وتفكيك الدولة من الداخل، مؤكداً أن من يراهن على ذلك "سيصطدم بنفس العزيمة التي نواجه بها الإرهاب" في خطوة قد تفاقم المواجهة بينه وبين رئيس الحكومة هشام المشيشي، الذي من المرجح أن يدفع بتفعيل التعديل الوزاري في خطوة تصعيدية مع الرئيس سعيد.

### الجمعي قاسمي

تونس - استبق الرئيس التونسي قيس سعيد المحاولات الرامية إلى تحجيم دوره عبر تقليص صلاحياته الدستورية في علاقة بالسلطة التنفيذية، بالعودة إلى التحذير من مخاطر تقسيم الدولة من الداخل، بخطاب تصعيدي يدفع الصراع نحو مריعات أخرى من الصدام بعناوين سياسية وأخرى قانونية ودستورية.

وفي كلمة مُرتجلة ألقاها خلال زيارة مفاجئة قام بها مساء السبت إلى المنطقة العسكرية المُعلّقة بجبل الشعايني بمحافظة القصرين بغرب البلاد، رفع الرئيس قيس سعيد سقف المواجهة المباشرة مع خصومه السياسيين، بالتشديد على أن "من يعتقد أن بإمكانه أن يُقسم الدولة، ويُفككها سيصطدم بنفس العزيمة التي نواجه بها الإرهاب".

واعتبر أن "الخطر الحقيقي هو تقسيم الدولة ومحاوله ضربها من الداخل تحت تاويلات لنص دستوري أو نص قانوني ظاهره تاويل وباطنه لا يقل إرهاباً عن يتحصنون بالجبال ومن يحركهم بين الحين والآخر".



نورالدين الطوبوي  
أطراف تريد تمرير  
أجنداتها من خلال  
التحكم في المشيشي

وخطب قيس سعيد خصومه بالقول "تونس وشعبها ليسا لقمة سائغة، ومن له الوهم أنه قادر على ضرب الدولة التونسية فهو مُخطى، الخوف ليس من هؤلاء الذين يتحركون تحت جنح